عدد خاص

دور المغاربة المقيمين فى الإسكندرية فى تجارة مصر الداخلية والخارجية خلال العصر العثماني ‹923 – 1213هـ/ 1517 – 1798م›.

إعداد

أ.د/ صلاح أحمد هريدي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب، جامعة دمنهور

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور

العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2.25

دور المغاربة المقيمين فى الإسكندرية فى تجارة مصر الداخلية والخارجية خلال العصر العثماني (923 – 1213هـ/ 1517 – 1798م).

أ.د. صلاح أحمد هريدي

سار العثمانيون، بعد بسط نفوذهم على البلاد العربية، على سياسة كان إطارها قائمًا على عدم تعقيد الأمور طالما ظلت هذه البلاد تقدم الخزينة المطلوبة منها سنويًا، وجريًا على هذه السياسة فإن العثمانيين، لم يحاولوا طوال فترة حكمهم، وضع عوائق أمام انتقال الأفراد من بلد عربى إلى آخر، ولم تعرف البلدان العربية التى خضعت للحكم العثماني، الحدود السياسية، بالمعنى المعروف الآن، ولذلك فإن الذين ينتقلون إليه بالمهنة التى يريدونها ويرغبون فيها، ما دامت قدراتهم الفنية تمكنهم من الإشتغال بهذه المهنة. وقد أتاحت هذه السياسة الفرصة لكثير من المغاربة، أن يستقروا فى مصر، وإن كان استقرار بعض المغاربة فيها سابقًا للوجود العثماني فى البلدان العربية، ولكن الوجود بصورة عامة وفى مصر بصفة خاصة، بالإضافة إلى وجود بعض قبائل العربان المغاربة التى أتت إلى مصر فى فترات مختلفة[1]، مثل قبيلة هوارة، حيث كان لها دور بارز إبان الحكم العثماني، حتى قضى على بك الكبير على نفوذ شيخ قبيلتها همام عام 1187هـ/ 1769م[2]، وقبيلة المغاربة [عربان بن موافي]، والذين كانوا فى بعض الأحيان مصدر إزعاج، وحاولت السلطات الحاكمة كبح جماحهم. كما حدث فى عام 1101هـ/ 1689م.

ويذكر عبدالرحيم عبدالرحمن من أقوال المصادر المعاصرة. أنهم كان لهم تأثيرهم ومكانتهم فى داخل المجتمع المصرى، وقد شاركوا فى محاولة صد العثمانيين عن مصر، حيث يذكر مصدر معاصر أن التجريدة التى أعدها السلطان طومان باى لملاقاة السلطان سليم، كان يتقدمها نحو مائتين من الرماة والتركمان والمغاربة، وعلى الرغم من إشتراكهم إلا أنهم اختلفت على السلطان طومان باى ، فلما حثهم على السفر، أرسلو يقولوا له، نحن ما لنا عادة بالسفر، وإذا سافرنا ما نسافر إلا إقتتال الفرنج، وأما المسلمين فلا نقاتلهم" ولذا فإن السلطان سليم لم يستطع أن يتناسى المغاربة، وعندما أراد تسفير بعض الفئات من مصر إلى استانبول ، فكان من بين الفئات التى وقع عليها اختياره " أعيان تجار المغاربة "

---

(1) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، **دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 10، 11 يناير 1978، ص53.

(2) Stanford Shaw., *The Finacial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517- 1798*, Priceton New Jersy, 1966, p.85.

ومن الذين سافروا من تجار المغاربة. الشيخ سالم، وسعيد التاجورى، وسيد اللبدى وأبو سعيده وآخرون، ويستفاد من هذه الأقوال صراحة مشاركة المغاربة فى أحداث الحياة السياسية فقد وقفوا يدافعون عن مصر، وتعَّرض التجار المغاربة ـ وكان التجار فى ذلك العصر يلعبون دوراً بارزاً فى الحياة السياسية ـ إلى ما تعَّرض له غيرهم من طوائف المجتمع المصرى، على يد السلطات العثمانية فى بداية الحكم العثمانى[3]

ونتيجة للنشاطات المتعددة التى مارسها أفراد الجالية المغربية داخل مدينة القاهرة ، وامتداد تنظيماتهم إلى كل خطط هذه المدينة، فإن كثيراً من خطط هذه الأحياء وشوارعها وحارتها وعطفها، أصبحت تحمل أسماء مغاربة، أو تسمى باسم شخصية مغربية ذات فاعلية فى الشارع أو الحارة أو العطفة التى تحمل اسمه، كما أن كثيراً من أسواق القاهرة، ووكلاتها التجارية حملت أسماء مغربية نتيجة للتفوق المغربى فيها، أو لأنها مملوكة لأفراد من أبناء هذه الجالية بل إن خليجاً من الخلجان الصغيرة التى كانت تتناثر على أطراف القاهرة، أصبح يسمى باسم " خليج المغربى "[4]

واستقرار المغاربة فى مدينة الإسكندرية، يرجع إلى عوامل عديدة وهى على النحو التالى:-

1- العامل التجارى فالإسكندرية أحد ثغور البحر المتوسط، ومن المعروف أن أبناء المغرب أمتد نشاطهم التجارى إلى كثير من موانئ هذا البحر، كما اشتغل كثير منهم بدور الوسيط عن طريق استيراد المواد الشرقية، وتصديرها إلى أوربا، ولذا كان اتجاه الكثير منهم نحو المشرق،وزاد من هذا الاتجاه العوامل الطاردة والجاذبة، ولذا فإنهم اتخذوا من الإسكندرية محطة أساسية لهم، وأنشأوا أو إستأجروا الوكالات والمخازن فى هذه المدينة لتخزين السلع التى يجلبونها من بلدان الهند والشرق الأقصى، وموانى شبة الجزيرة العربية والموانى العثمانية، وارتبطت حياة الكثير منهم بهذه المدينة، وبدأوا يكونون تنظيماتهم بها ويلعبون دورهم فى بنيتها الحضرية والإدارية والاقتصادية.[5]

2- موقع المدينة على طريق الحج، اتصلت الإسكندرية بالمغرب اتصالاً وثيقاً منذ القدم، وذلك يرجع إلى أن مسلمى المغرب والأندلس كانت تتطلع نفوسهم وتهفوا أرواحهم

---

(3) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث، ص 54

(4) أندرية ريمون، **فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية**، ترجمة زهير الشايب، روز اليوسف، القاهرة 1974، ص 20

(5) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، **دور المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى [1517– 1798]**، منشورات المجلة التاريخية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر وتونس، 1982،ص ص 56، 57

دائماً إلى المشرق، منبت الدعوة الإسلامية، ومقر البلدان المقدسة مكة والمدينة وبيت المقدس[6] وكانت المحط الأول لرحلتهم الشرقية وهو مدينة الإسكندرية الرباط والثغر الاسلامى الكبير، يصلون إليه بعد رحلة طويلة شاقة مضنية عبر الصحراء حينئذ وعلى ظهور السفن حيناً آخر[7] كما كانت آخر محطة يغادرونها فى طريق العودة بعد تحصينهم فى المدينة أو الفسطاط، مما لا ريب فيه أنهم كانوا يتأثرون بعلماء الإسكندرية، ويؤثرون فيهم بما حملوه من العلم[8] ولا بد أن وجود هؤلاء بهذه المدينة شجع هؤلاء الحجاج على البقاء بالمدينة وممارسة نشاطاتهم المختلفة بها، ولذا نجد أن كثير منهم يحملون لقب حاج، وبدأت هذه الفئة كذلك عن طريق ممارستها مختلف الأنشطة، تلعب دورها فى بنية المدينة.[9]

3- الهجرة الأندلسية، حدثت نتيجة للإضطهاد الذى لقيه المسلمون فى الأندلس، وأن الكثير منهم هاجر إلى بلدان المغرب واستقروا فيها فترة من الزمن وأصبحوا ينتسبون إلى هذه البلدان المغربية، ثم جاء الكثير منهم بعد ذلك إلى الإسكندرية، ومدن الثغور المصرية، التى يوجد بها عدد لا بأس به من العائلات المغربية التى يعود نسبتها إلى أسر عربية أندلسية[10]

تلك هى أهم عوامل استقرار المغاربة فى مدينة الإسكندرية، وقد مارس أبناء المغرب فى الإسكندرية نشاطاتهم المختلفة، وأصبح لهم فى المدينة تنظيماتهم الخاصة، والشبيهة بالتى كانت لأبناء جلدتهم فى القاهرة، وكان لهذه التنظيمات دورها فى تركيب بنية المدينة الحضرية واتساعها، فقد تأثر هذا الإمتداد كثيراً بالنشاط المغربى، ومناطق الإستقرار فى المدينة وعلى أطرافها، حتى أن هناك كثير من الشوارع، والعطف، والحارات، التى يردد ذكرها فى سجلات محكمة الإسكندرية تحمل أسماء بعض المغاربة، أو تسمى باسم " حارة المغاربة " عطفة المغاربة " أو الشارع المغربى " وقد كان سوق المغاربة وإلى عهد قريب من أشهر أسواقها، حيث كانت تعرض أنواع الثياب والفرش المغربية من " البرانس والملاحف والأخفاف الفاسية الطرز، والبسط الصوفية بأنواعها إلى جانب أنواع

(6) جمال الدين الشيال، **تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى**، دار المعارف، القاهرة 1967، ص 51

(7) سعد زغلول عبدالحميد، **الأثر المغربى والاندلسى فى المجتمع السكندرى**، ضمن كتاب مجتمع الإسكندرية عبر العصور المختلفة، الإسكندرية 1973،ص 22

(8) جمال الدين الشيال، المرجع السابق، ص 52

(9) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المرجع السابق، ص 54

(10) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دور المغاربة فى مصر، ص 57

الطعام المعروفة فى المغرب، وكان المتخصصون فى بيع كل ذلك رجالاً ونساء من المغاربة. بل إن صناعة نسج الملابس المغربية فى الإسكندرية خلال العصر العثمانى كانت أزهى الصناعات فى المدينة حتى أصبح عامة الناس فى الدلتا يرتدونها[11].

ولا تزال المدينة الحالية تحتفظ فى أحيائها بأسماء العائلات المغربية مثل كرموز " كرموس " والشاطبى والبيطاش وغيرها من الأسماء، كما سيطر المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية بالثغر فسيطروا مع اليهود على حركة التجارة الدولية فى التوابل والبن، ومن بين تسع حارات كانت تنقسم إليها المدينة فى سنة 1222هـ / 1807 م، كانت خمس منها قام المغاربة بالدور الأول فى إنشائها وهى حارات البلقطرية، والسيالة، والمغاربة، والشمرلى و" النجع البحرى" التى عرفت فيما بعد ببحرى فقط[12].

والمتتبع لأسماء الأماكن والشوارع والأحياء التى كان يقيم بها المغاربة، ولهم فيها عقارات وأوقاف، نستطيع أن نقف على مدى إنتشار أبناء الجالية المغربية على خريطة المدينة، وكيف أنهم أصبحوا يلعبون دورًا فى بنيتها الاجتماعية، والذى تتضح قوته من خلال الوثائق، والذى سيُعالج فيما بعد، كما أن حياتهم الاقتصادية كانت نشطة وقد شاركوا فى جميع أوجه الأنشطة المعروفة فى ذلك الوقت سواء فى التجارة أم الحرف أم الصناعة أم قطاع الأموال.

وقبل الحديث عن النشاط التجارى الذى مارسه المغاربة لابد من الإشارة إلى القوافل التجارية وتجارة مصر مع دول شمال أفريقيا وهى على النحو التالى:-

1- قافلة فزان: وتجلب قافلة فزان إلى مصر البلح المكبوس(العجوة) وكذلك قبعات أو طواقى من الصوف الأحمر تسمى الطرابيش، ومعاطف أو ملابس من الصوف الأبيض تسمى برنس، وأغطية من نفس القماش، وهى تجلب هذه الأشياء المختلفة فيما عدا البلح من طرابلس[13].

ويحمل عرب فزان معهم إلى بلادهم من مصر أقمشة كتانية وقليلاً من الأرز، ويحملون من طرابلس الحديد وبقية البضائع الأخرى التى يحتاجونها، وكان نتيجة قلة

---

(11) سعد زغلول عبدالحميد، **الأثر المغربى والأندلسى فى المجتمع السكندرى فى العصور الإسلامية الوسطى**، ص ص 209، 210

(12) حسام محمد عبدالمعطى، **العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2008، ص 34

(13) ب. س. جيرار، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، الزراعة – الصناعات والحرف – التجارة**، ترجمة زهير الشايب، الخانجى، القاهرة 1978، المجلد الرابع،ص ص 278، 279.

اتساع بلاد فزان أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق ضيق، وليس من النادر أن تكون القوافل الصغيرة التى تأتى من هناك مكونة من حجاج ذاهبين إلى مكة، ويريدون عن طريق بعض مكاسب بسيطة تعود عليهم من تجارتهم أن يعوضوا المصروفات التى ينفقونها[14]

أما عن تجارة مصر مع دول البربر، الواردات، تتم تجارة مصر مع الساحل الشمالى لأفريقيا إما بواسطة القوافل التى تذهب إلى مكة، وإما عن طريق السفن التى تأتى مباشرة من نقاط متفرقة على هذا الساحل أو من بعض الموانى الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط. ويأتى من بلاد البربر وبخاصة من تونس؛ زيت الزيتون، الطرابيش، الشيلان الصوفية البيضاء، النعال المصنوعة من جلد السخنتيان الأصفر، معاطف مزودة بغطاء الرأس، تسمى برنس، أغطية من الصوف ، العسل الزبد، والشمع .

وتستقبل الإسكندرية من فاس وسوز بواسطة السفن الأوروبية التى تقوم بعمليات النقل البحرى من ميناء لآخر من موانى الشرق، الزيت والطرابيش، ويبلغ عدد السفن التى تجلب هذه السلع فى السنوات العادية من سبع إلى ثمانى سفن، وينتقل زيت البربر فى جرار كبيرة من الفخار، تميل إلى اللون الأبيض من الخارج ومطلبة من الداخل بطبقة من أكسيد الرصاص. ويصل سنوياً من نفس الطريق.[15] 300 صندوق من الطرابيش، يحتوى كل صندوق على 50 – 100 دستة ، ويتراوح ثمن الدستة من 10 إلى 25 بوطاقة حسن النوع، 30 – 40 بالة من الشيلان الصوفية البيضاء للعمامة وتضم كل بالة من 200 – 400 قطعة، متوسط ثمن القطعة بوطاقة، حوالى ثلاثين ألف زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس...الخ، 300 – 400 برنس أو معطف أبيض، بعضها من الصوف وبعضها من الحرير[وتصنع الأولى فى تونس ويباع الواحد منها بـ3 إلى 10 بوطاقات. ويصنع النوع الأخير فى مدينة الجزائر ويتراوح ثمن الواحد من 20 إلى 100 بوطاقة، حوالى ستة آلاف من الأغطية الكبيرة أو قطع من الأقمشة الصوفية البيضاء تسمى الواحدة منها حرام، ويمكن أن نعد من هذه الكمية ألفين من نوع راق ثمن الواحدة منها 20 بوطاقة، وأربعة آلاف من نوع ردئ تباع الواحدة منها بـ5 –15 بوطاقة. ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف أقة من الشمع تجهزه مدن تونس، الجزائر طرابلس ويتراوح ثمن الأقة من 1000 إلى مدينى، خمسة إلى ستة آلاف من القرب أو الحقائب

(14) ب. س. جيرار، المرجع السابق، ص 279

(15) نفسه، ص 280

الجلدية المليئة بالعسل وتحتوى الواحدة على 40 – 50 أقة وتبلغ ثمن القربة الواحدة 25 بارة، وأخيراً الف جرة من الزبد تزن الواحدة 300 – 350 رطلاً ويبلغ ثمن القنطار 100 رطل ألف بارة.

وهذه السلع الأخيرة، أى الشمع، والعسل، والزبد، والتى يمكن أن تتحول إلى سائل بفعل حرارة الشمس، إذا ما نقلت براً من خلال الصحراء، تأتى إلى مصر عن طريق البحر، وعن هذا الطريق أيضاً تأتى زيوت بلاد البربر، وهذه تأتى فى شحنات مجانية باعتبارها من أمتعة الحجاج الذاهبين إلى مكة. والحجاج الذين يسافرون عن طريق البر فى قوافل فيجلبون معهم سلعاً جافة وأقل أرباحًا مثل البرانس والطرابيش والأغطية الصوفية...إلخ. وتعفى كل السلع التى يعترف بأنها تابعة لحجاج مكة من كل رسم عند دخولها إلى مصر ولا تخضع لأى تفتيش جمركى وترسل مدينة درنة إلى مصر عن طريق الحجاج كذلك الزبد والعسل وبعض الفاكهة.

وتسمح العلاقات التجارية التى ينظمها الحج بصفة منتظمة بين دول البربر وبين مصر، لتجار هذه البلاد أن يتعاملوا فيما بينهم فى بيع سلعهم سواء بالنقد أو بالأجل لمدة عام، وفى الحالة الأولى يتراوح سعر الخصم من 7 – 12 فى المائة[16].

وتعتبر صادرات مصر إلى الدول البربرية أكثر أهمية من الواردات، أما المدن الرئيسية التى تستورد البضاعة من الإسكندرية والقاهرة فهى تونس، الجزائر، طرابلس، فاس، مراكش وتطوان التى تقع تجاة جبل طارق.

وتنقل القافلة إلى تونس بصفة أساسية أقمشة الكتان من صنع أسيوط ومنفلوط وأبوتيج والقاهرة، وتصدر إليها أيضاً أقمشة من القطن من إنتاج المدينة الأخيرة وكذلك الفلفل والبن، وورود الزهر الجافة وحبة النيلة وملح النوشادر، وخشب المر، والقرفة، ومواد العطارة الأخرى.

وترحل كل عام من الإسكندرية إلى تونس 10 إلى 12 سفينة يحمل على ظهر كل منها 50 – 200 بالة من أقمشة الكتان أو القطن، وتحتوى كل بالة 300 – 400 قطعة سعر الواحدة 60 – 200 بارة. وتحصل تونس على احتياجتها من الفلفل بشكل أساسى من ليفورنيو، ولا يحدث أن تصدر إليها الإسكندرية هذه السلعة إلا عندما تكون فى الإمكان التزود بها من هناك.

---

(16) ب. س. جيرار: المرجع السابق، ص 281

ويصدر كل عام من هذا الميناء (الإسكندرية) إلى تونس 20 – 50 فرداً [بالة تزن 180 ك.ج] من البن.

20 – 30 بالة من ورد الزهر الجاف تزن البالة الواحدة من ثلاثمائة إلى أربعمائة رطل، ويباع القنطار وزنة 100 رطل فى مقابل 20 فندقلى.

200 مكيال من حبوب النيلة، يساوى المكيال الواحد $\frac{1}{24}$ من الإردب ويباع فى مصر مقابل 10 بوطاقات، 10 – 12 صندوقاً من ملح النوشادر، يزن الصندوق الواحد قنطارين زنة القنطار 204 رطل.

وأخيراً يُرسل من الإسكندرية إلى تونس البخور من أجود الأنواع، ويبلغ ما يتم إرساله عن طريق 20 قفصاً أو سلة كبيرة، تزن الواحدة 5 قناطير، ويبلغ ثمن القنطار زنة 150 رطلاً من 25 إلى 30 بوطاقة ذهبية.

وعندما لا يصدر الهولنديون القرفة بشكل مباشر إلى دول البربر فإن هذه البلاد تقوم باستيرادها من مصر ولكن قلما تتجاوز الكمية المصدرة فى هذه الحالة 4 إلى 5 صناديق.

أما طيب الزياد فسلعة قليلة الأهمية، وقلما يتجاوز الصادر منها مائة أوقية فى العام بثمن الأوقية 5 – 6 بوطاقات[17]

وتعد الجزائر الثانية بعد تونس التى تستورد من مصر أكبر كمية من البضائع. وترسل مصر إلى هناك أقمشة كتانية من أسيوط ومنفلوط وأقمشة قطنية من صنع القاهرة، وأقمشة حريرية يطلق عليها قطنى وأقمشة الآلاجة القطنية وارد دمشق، ونابلس، والحرير وارد بيروت، والكتان الشعر والمغزول والبن، وكمية ضئيلة من الفلفل، وملح النوشادر والبخور، وطيب الزياد، وصمغ الصنوبر، ولبان جاوة (البخور الجاوى) اللذين يستخدمان كعطور عن طريق احتراقها. ويورد الهولنديون إلى هناك مباشرة مواد التوابل.

وتشغل هذه التجارة سنوياً ثلاث أو أربع سفن، هى التى يتوجه عليها إلى الإسكندرية حجاج الجزائر الذاهبين إلى مكة، وهذه السفن هى من بين التى تقوم بقافلة اسكليهات (موانئ) الشرق، وهى تتبع على الدوام بعض الدول الأوربية. ويرسل فى السنوات العادية على ظهر هذه السفن حوالى 300 إلى 400 بالة من الأقمشة الكتانية والقطنية تماثل تلك التى ترسل إلى تونس، وفيما يلى ما يصدر منها إلى الجزائر[18]

---

(17) ب. س. جيرار، المرجع السابق، ص 282، 283

(18) نفسه، ص 284، 285

300 إلى 500 قطعة من تلك الأقمشة الحريرية المصنوعة فى القاهرة والمسماة قطنى وتباع القطعة الواحدة بـ 6 إلى 7 بوطاقة.

20 أو 30 بالة من الحرير بيروت اللونين الأبيض والأصفر وإن كان الجزء الأكبر منها من اللون الأبيض، ومتوسط ثمن البالة 500 بوطاقة، 40 – 50 فردة بن (بالة زنة 180 ك.ج) من بن اليمن.

حوالى عشرين بالة من غزل الكتان تزن البالة من 5 إلى 6 قناطير، وتبلغ زنة القنطار من هذه السلعة 30 أقة، ثمن الأقة من 30 – 50 بارة، 20 قنطاراً من ملح النوشادر؛ 4 أو 5 أقفاص من البخور؛ كمية قليلة من السكر لا تستحق أن ندخلها فى الإعتبار، إذ أن السكر الذى تستهلكة الجزائر يأتى كله عن طريق التجارة مع أوربا.

10 – 15 قنطار من البخور الجاوى، زنة القنطار $112\frac{1}{2}$ رطلاً، ويتراوح سعر القنطار من 60 – 120 بوطاقة.

وتصل كل عام من طرابلس إلى الإسكندرية سفينتان أو ثلاث سفن تحمل الحجاج وما يصحبونه معهم من بضائع. ويأخذ هؤلاء الحجاج عند عودتهم أقمشة كتانية وقطنية من صنع مصر، بالاضافة إلى المنتجات الهندية التى يشترونها رحلتهم. وهؤلاء الحجاج ليسوا سوا أفراد عاديين لا يحترفون التجارة ولكنهم يريدون أن يحصلوا عن طريق الأرباح التى يحققونها من تبادل سلعهم بمنتجات مصر والهند على تعويض عن مصاريف الحج إلى مكة .

ويتوجه مسلمو تونس والجزائر وطرابلس الذى يؤدون الحج إلى مصر عن طريق البحر ويمرون عادة بليفورنيو، ويعودون إلى بلادهم من نفس الطريق. أما حجاج مراكش وفاس فإنهم يتجمعون فى قافلة كبيرة العدد تعبر الصحراء حتى الإسكندرية، ويحملون معهم عند العودة من 300 إلى 600 بالة من الحرير السورى ثمن البالة الواحدة 500 بوطاقة، وأقمشة قطنية مصنوعة من اللون الأحمر، وخيوط غزل من نفس اللون بكميات كبيرة للنوعين تكفى لحمولة 500 إلى 600 جمل وتزن حمولة الجمل 5 قناطير زنة القنطار 100 رطل، ويحتوى القنطار عادة على 90 إلى 100 قطعة قماش يتراوح سعر القطعة 60 إلى 100 بارة. ويحمل هؤلاء معهم بخلاف ذلك حوالى 100 جمل محملين بالأقمشة السورية وأقمشة الآلاجة والقطن، ويمكن على وجة العموم أن تقدر ثمن حمولة جمل بـ500 إلى 600 بوطاقة، وتقدر قيمة البخور الجاوى بـ 2000 إلى 3000 بوطاقة والمسك وطيب الزباد التى تجلبها قوافل فاس ومراكش من مصر.

هذا عن تجارة الصادرات والواردات من وإلى بلاد المغرب العربى بالاضافة إلى أنه كانت لهم بيوت تجارية مغربية فى الإسكندرية، حيث كانت المدينة تموج بالحركة التجارية، وعليه فإن النشاط التجارى بالمدينة ارتبط ببعض البيوت المغربية. ومن البيوت التى برزت فى هذا المجال خلال الفترة العثمانية بيت الناضورى، حيث اصبحت هذه الأسرة تمتلك الوكائل التجارية التى عرفت باسمها مثل وكالة فتح الله الناضورى، كذلك كان من البيوت التجارية المغربية بيت رمضان عبدالعزيز المغربى الطرابلسى، وبيت محمد بن محمد عبدالرحمن، الذى اشتهرت بالمتاجرة فى الأحرمة المغربية[19] ويعود الفضل إلى العناصر الطرابلسية التى استقرت فى الإسكندرية فى إنشاء حى المنشية خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر حيث نزع هؤلاء الطربلسيون فى جلبهم من منطقة المنشية، وكان حياً ضخماً فى طرابلس التى كانت مقسمة إلى جزئين رئيسيين هما الساحل والمنشية، وقد قام الخواجة ابراهيم عبيد الشهير بتربانه ثم ابناه محمد وعلي بذور مهم فى عملية التنمية العمرانية لهذه المنطقة التى كان بها مجموعة من البساتين والأراضى الرملية، حيث قام آل تربانة بإنشاء مجموعة من المنشآت المعمارية التى كانت من العناصر المهمة فى إعمار هذه المنطقة[20]وعائلة غانم من طرابلس، وعائلات أبو النور واللوبرى، وجميع و السلمى وجميعى ودويب ومن تونس[21].

وساهم المغاربة المقيمين فى الإسكندرية فى تجارة مصر الداخلية والخارجية، ومارسوا نشاطهم فى جميع المجالات، واحترفوا بعض الحرف، وتولوا بعض المناصب، وانضموا إلى الأوجاقات العثمانية، كما شاركوا فى أنشطة الحياة الاجتماعية.

أما بالنسبة لتجارة المواد الغذائية، فتاجروا فى الدقيق، وخاصة الطرابلسيين[22] والمراكشين فى تجارة الأرز الابيض[23] والمنستيرين فى تجارة العسل[24] والمسلى تاجر فيها التوانسة[25] والزيت، ويعرف بالزيات[26] والزعفران[27] والتوابل[28].

---

(19) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المغاربة فى مصر العثمانية، ص 74.

(20) عوض عوض الامام، **وكالة جويدة فى ضوء وثيقة الحاج ابراهيم بن عبيد المسراتى**، مجلة كلية الاداب، بسوهاج، العدد 16، 1994، ص 499

(21) حسام عبدالمعطى، المرجع السابق، ص 57

(22) **سجل محكمة الإسكندرية الشرعية**، رقم 4 ، مادة 613، ص 205، بتاريخ 7 صفر الخير عام 973 هـ / 1565 م.

(23) سجل رقم 8، مادة 421، ص 145، بتاريخ 973 هـ / 1565 م.

(24) سجل رقم 11، مادة 1238، ص 306، بتاريخ 12 محرم عام 979 هـ / 1571 م.

(25) سجل رقم 4، مادة 65، ص 23، بتاريخ 5 ذو القعدة عام 984 هـ / 1576 م.

(26) سجل رقم 12، عين 69، مخزن 46 ص 34، بتاريخ 26 جمادى الأول عام 1198 هـ / 1783 م.

وتاجروا أيضاً فى المنسوجات والكتان وخصوصاً المنتج بالوجه القبلى، وتعامل فى هذه السلعة السفاقسيين، وقد تكون الكمية كبيرة تصل قيمتها فى بعض الأحيان إلى مائتى أكرونة ذهب[29]، والأحرمة الكتانية[30] والصوفية[31]

أما تجارة المواشى، فتاجر بعض الجزائريين فى الخيول[32] والحمير[33] والمراكشيين الذين يلتحقون بأوجاق جاوشان فى الثيران[34]، ومارسو نشاطهم التجارى فى الاخشاب وتاجر فيها بعض المهدويين[35].

وبالنسبة لتجارة العقارات، فقد كان بعض الجزائريين يشترى العقارات المطروحة للبيع من بيت المال، فى عام 1017 هـ/ 1608 م، وُجد حاصل واربعة حوانيت بسوق البحر بثمن 1,200 بارة، وأقام عدة منشأت معمارية منها وكالة وسيرجة وحوانيت ومساكن[36]، وتاجر بعض الأشراف المراكشيين فى قطعة أرض محدد مساحتها[37]

كما تاجروا أيضا فى الرقيق والجوارى،وكان تاجر الرقيق يعرف بالجلاب الذى ينتمى لطائفة الجلابين ، حيث كان لها شيخ ونقيب ودلال[38]ولم تقتصر تجارتهم فى هذا المجال على جنسية معينة، بل شملت أفارقة وأوربيون، ومن حرصهم تذكر وثيقة البيع بذكر مواصفات العبد بالتفصيل وثمنه [39]

وتجارة الجوارى هى الأخرى تاجروا فيها، من شدة حرصهم فى البيع كانوا يذكرون أن الجارية خالية من أى عيوب جثمانية أو شرعية منعاً للغش التجارى[40] وشمل تعاملهم أيضاً عملية القروض، وإن كانت الوثائق لا تذكر هل تم ذلك بفائدة أم لا، والوضع

---

(27) سجل رقم 8، مادة 421، ص 19 بتاريخ أواخر ربيع الأول عام 973 هـ / 1565 م.
(28) حسام محمد عبد المعطى، المرجع السابق، ص ص 164، 165
(29) سجل رقم (1) مادة 1143، ص 63، بتاريخ غرة ربيع الأول عام 958 هـ / 1558 م.
(30) نفس السجل، مادة 177، ص 38، بتاريخ 18 رمضان عام 957 هـ / 1550 م .
(31) سجل رقم 8، مادة 253، ص 92 بتاريخ 15 ربيع الثانى عام 873 هـ / 1565 م.
(32) نفس السجل، مادة655،ص137بتاريخ28ذو القعدة عام 357 هـ / 1550 م.
(33) سجل رقم 1، مادة 1395، ص 328، بتاريخ 10 ربيع الثانى عام 958 هـ / 1551 م.
(34) سجل رقم 70، مادة 251، ص 153 بتاريخ أواخر صفر عام 1142 هـ / 1729 م.
(35) سجل رقم 7، مادة 617، ص 250، بتاريخ صفر 981 هـ / 1573 م.
(36) حسام محمد عبدالمعطى، المرجع السابق، ص 79.
(37) سجل رقم 9، مادة469 ، ص 164 ، بدون تاريخ.
(38) سجل رقم 8، مادة 388، ص 202، بتاريخ 22جماد أول عام 973 هـ / 1565 م.
(39) سجل رقم 11، مادة 1355، ص 336، بتاريخ 3صفر الخير عام 979 هـ / 157 م.
(40) سجل رقم 8، مادة 553، ص 186، بتاريخ 13 جماد ثانى عام 973 هـ/ 1565 م.

الطبيعى أن يتم ذلك بالفائدة دون ذكر ذلك فى الوثيقة، وكانت عملية الإقتراض بين بعضهم البعض وبين الأخرين، حيث اقترض أحد الجزائريين مبلغاً قدرة ستة عشر ألف قرش تركى، وهى سلعة محولة على ديوان جمرك الإسكندرية، ولم يذكر الهدف من ذلك، والشئ الملفت للنظر أنه كان يحمل لقب الباشوية[41] على الجانب الآخر أقرض بعض المغاربة لأحد أفراد اوجاق مستحفظان مبلغاً وقدرة خمسة ألاف وستمائة ونصف وأربعون ونصفًا فضة[42]

هذه بعض أمثلة على نشاطهم فى التجارة الداخلية والسلع التى تعاملوا فيها.

أما طرق التعامل فى ميدان التجارة فكانت متعددة ولا شك فى أن بعض التجار كان يعمل لحسابه الخاص، سواء على مستوى أصغر، أو أكبر، وهنا نجد أن أرشيفات المحكمة تسجل لنا ميادين تعاقده وخلافاته مع الغير. وكان هناك من يقوم بتكوين شركات للتجارة، وخاصة فى التجارة الخارجية مع الخارج، وهناك وثائق عن تكوين الشركات لتصدير الأرز والأقمشة المصرية والبن إلى تونس، والتوابل إلى أوربا، والكتان والسكر إلى أستانبول[43] والقمح إلى بلاد المغرب وفى حالة حدوث أزمات اقتصادية كما حدث فى عام 1194هـ / 1780م، صدر الأمر بعدم تصدير الغلات إلى الخارج حتى لو كانت للدولة العثمانية نفسها والتزم الجميع بذلك[44] إلا أن أحد المغاربة خالف ذلك، وتم مصادرة المركب والحمولة[45] ويستورد الكبريت وزيت الزيتون والصابون والمرجان والحديد والخشب والقصدير والقرمزية[46] والتوابل والبن[6]

وكما كان التعامل بالشراء ودفع الثمن فوراً كان هناك التعامل بالأجل سواء بتقسيط كل المبلغ أو دفع جزء وتقسط الباقى بعد فترة معينة.

ويحدث أن يتم التعاقد على توريد كمية من المسلى قد تصل إلى عشرة قناطير، وثمنها خمسون قنطاراً، ويتم توريد كمية ولم يصل الباقى، ويضطر اللجوء القضاء الذى يفصل فى ذلك، ويسوى مثل هذا الأمر بتوريد الكمية الباقية[47] ومشكلة عقد بيع خمسة

---

(41) سجلرقم 18 عين 69 مخزن 46 تركى مادة (1)، ص 1 بتاريخ 16 شعبان عام 1221هـ/ 1806م.

(42) نفسه رقم 2 عين 69، مخزن 46 تركى مادة رقم 1169، بتاريخ 1133هـ / 1720م.

(43) حسام محمد عبدالمعطى، المرجع السابق، ص ص 78، 79

(44) سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46، ص 266، مادة 764، بتاريخ 9 ذى الحجة عام 1194هـ / 1780م.

(45) سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46، ص 266، مادة 764، بتاريخ 9 ذو الحجة عام 1194هـ / 1780م.

(46) حسام عبدالمعطى، المرجع السابق، ص 78، 79

(47) سجل رقم 4، مادة 65، ص 23 بتاريخ 5 ذى القعدة 984هـ / 1576م.

أحرمة صوف ودفع الثمن بالكامل ولكن البائع لم يورد سوى ثلاثة فقط، وعند مطالبته أنكر البائع ذلك[48] ولتوضيح الوثيقة ما اتخذ من إجراءات. ومشكلة أخرى بخصوص بيع أحد المنستيريين لجارية، ودفع المشترى بعض الأقساط وتباطئ فى دفع بقية الاقساط، وكلته – أى المشترى – دفع بقية الأقساط عند مطالبته بدفعها[49].

أما إحترافهم لبعض الحرف، فقبل التحدث عن ذلك لابد من الإشارة السريعة إلى تكوين نظام الحرف فى تلك الفترة، والذى كان قائما على التكوين الدينى والعرقى والطوائف، فمع استثناءات قليلة كان أعضاء الطائفة ينتمون إلى نفس المجتمع المحلى الدينى أو العرقى، وإذا مارس أعضاء نفس الديانة نفس الحرفة فإنهم يشكلون طائفة، والتجار يشكلون طوائف على حسب بلادهم، ونوع تجارتهم وعبادتهم[50] وقد وجدت حرف آخرى شارك المسلمون غيرهم من الذميين مثل حرف صناعة الأحذية، حرفة العطارة[51] وفى نفس الوقت تقريباً، كان بالقاهرة طوائف منفصلة(ينطبق نفس الحال على الإسكندرية) واحترف بعض التوانسة فى حرفة الخياطة وخاصة السفاقيسين[52] وأيضاً عمل بعض الطرابلسيين كطحان[53] والجزائريين[54] وخبازين كالتوانسة[55] والطرابلسيين[56] والسفاقسة كعصابين كجزارين[57] والتوانسة فى الحلاقة[58] وصيانعة[59]وسراجين[60] . وتدرجوا فى السلم الوظيفى للطائفة ووصل شيخاً لطائفة المجارية[61] وايضاً شاهبندر التجار[62].

---

(48) سجل رقم 1 مادة 177، ص 38 بتاريخ 18 رمضان عام 957هـ/ 1550م.

(49) سجل رقم 4، مادة 111، ص 53، بتاريخ 20 ذى القعدة عام 984هـ / 1576م.

(50) ليلى عبداللطيف أحمد، **دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى**، الخانجى القاهرة، 1987،ص 83

(51) Gbril Baer, *Guldes in modern Egypt, Jerusalem*, 1964 , P180

(52) سجل رقم 4، مادة 613، ص 205، بتاريخ 7 صفر 973هـ / 1565م

(53) سجل رقم 1، مادة 655، ص837 بتاريخ 28 ذو القعدة 957هـ / 1550م.

(54) سجل رقم 1، مادة 1929، ص 470، بتاريخ 10 رجب 958هـ / 1551م

(55) سجل رقم 6، مادة 58، ص 28 بتاريخ جماد الاخر عام 960هـ / 1552م

(56) سجل رقم 4، مادة 469 ص 159، بتاريخ 10 رمضان 989هـ /1581م

(57) سجل رقم 9، مادة 300، ص 92 بتاريخ 12 جماد ثانى 991هـ / 1582م

(58) سجل رقم 8، مادة 765، ص 285، بتاريخ 22 جماد ثانى عام973هـ / 1565م

(59) سجل رقم 8، مادة 126، ص 44، بتاريخ 24 ربيع ثانى عام 973هـ / 1565م.

(60) سجل رقم 5، مادة 570، ص 247، بتاريخ 13 رمضان 989هـ / 1581م

(61) سجل رقم 3، عين 69، مخزن 46، مادة رقم 807 بتاريخ 26 شوال عام 1138هـ/1725م

(62)سجل رقم3، عين 69 مخزن 46، مادة رقم 808 بتاريخ 27 شوال عام 1138هـ/1725م.

هكذا ساهم المغاربة فى التجارة الداخلية والخارجية، ولم يقتصر الأمر على هذا النشاط بل، ساهموا أيضاً فى عملية الاقتراض واحترافهم لبعض الحرف بل وصل بعضهم إلى تولى شيخ إحدى الطوائف. كما أنهم تولوا بعض المناصب الإدارية فى مدينة الإسكندرية خلال تلك الفترة، مثل تولى بعض التوانسة منصب نقيب الأشراف بالإسكندرية عام 1203هـ / 1788م ،[63] وناظر أوقاف الحرمين الشريفين[64]ومفتى الإسكندرية على المذهب المالكى، ويصدر بيورلدى من الوالى بالقاهرة بعد موافقة شيخ الأزهر الشريف[65]والمحتسب[66]وساعى باش،[67] وناظر المدرسة الوقف[68]ومؤدباً للأطفال[69] وشيخ زاوية[70] وانضم بعض المراكشيين إلى الاوجاقات العسكرية، وترقى إلى أن حصل على لقب أغا جاوشان[71] وعمل بعض التوانسة فى الترسخانة[72] واشتغل بعض التروجيين فى الترجمة[73]. وتولى بعضهم متحثًا باسم بيت المال الحشرى[74].

هكذا ساهم المغاربة فى تجارة مصر العثمانية الداخلية والخارجية فى مدينة الإسكندرية، وتعرضت الدراسة لكافة أنواع السلع التى تعاملوا فيها، وتخصص كل فئة منهم فى تجارة سلعة معينة، وقيامهم فى هذا المجال، أم لحسابهم الخاص إما وكلاء للآخرين، أم تكوين شركات خاصة بتجارة سلعة معينة، بالإضافة إلى ذلك دورهم فى تصدير واستيراد بعض المنتجات التى تعاملوا فيها فى هذا المجال.

ومن جانب آخر سلطت الدراسة على جوانب من التعامل الاقتصادى بين الأفراد، ومن أهم الظواهر التى أبرزتها الدراسة ظاهرة الاقتراض سواء كانت لأغراض اقتصادية

---

(63) سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46، تركى،ص165، بتاريخ غرة المحرم الحرام عام 1203هـ / 1798م.

(64) سجل رقم 1، مادة 405، ص 86، بتاريخ 17 شوال 957هـ / 1550م

(65) سجل رقم10، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 228، بتاريخ 11 جماد الأول 1168هـ/ 1772م

(66) سجل رقم 4، مادة 1716، ص 448، بتاريخ 24 جماد ثانى 993هـ/1585م

(67) سجل رقم 6، مادة 572 ص 421، بتاريخ أواخر محرم 1009هـ/ 1687م

(68) سجل رقم 3، مادة 608، ص 207، بتاريخ 16 شوال 962هـ /1554م

(69)سجل رقم 9، مادة 141، ص 45، بتاريخ أواسط رمضان 962هـ/1554م

(70) سجل رقم 5، مادة 135، ص 134، بتاريخ أواخر المحرم 979هـ /1571م

(71) سجل رقم 8 مادة 4982، ص 239، بتاريخ 8 جماد اول عام 1168هـ/1754م

(72) سجل رقم 11، مادة 997، ص 246، بتاريخ 30 ذو القعدة عام 978هـ/ 1571م

(73) سجل رقم 1، مادة 1797، ص 431، بتاريخ 15 جماد الآخر عام 958هـ/1551م.

(74) سجل رقم 1، مادة 437، ص92، بتاريخ 21 شوال 957هـ/ 1550م.

دبلت المال: التزام ما يعود للخزينة من رسوم وحقوق وميراث من لا وارث له، من عام الناس أو من رجال الدولة وجندها وموظفيها. [انظر، ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978، ص445].

لتمويل صفقات تجارية أم لأغراض أخرى، ثم عرضت للمشكلات المصاحبة لتسديد هذه القروض وضماناتها.

وتعرضت الدراسة لأنواع العملات التى سكت خلال هـــــــــــــذه الفتـــــــــرة مثـــــل العثمانلـــــــــــــى[75] والبوطاقة[76]. والبارة[77] والقرش[78] والأكرونة الذهب[79] والشريف الطره[80]،

(75) **العثمانلى**: عثمانية اسم لعملة تركية فضية سكت فى عصر عثمان الثانى [1028هـ/ 1618م] بمعرفة باكير أفندى بناء على الفرمان الصادر فى غرة محرم 1028هـ/ 1618م بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان، كان العثماني يساوى نصف بارة، [انظر، إبراهيم يونس سلطح، **تاريخ مصر العثمانية من [923 – 1131هـ/ 1517 – 1719م] من خلال مخطوطة تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب**، ليوسف الملواني الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1983م.

(76) **البوطاقة**: ويقال فيه بو طاقة بحذف الهمزة. [انظر، الأب انستانس الكرملى، **النقود العربية والإسلامية، وعلم النميات**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987، ص181].

(77) **نصف فضة**، أو البارة الفضية نقد عثمانى ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات "أخشا" وسرعان ما أختلف مركز الأخشا، باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حيث أصبحت الفضة تساوى ست عشر قمحة أى 1,11 جرام] ثم انخفض فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، وقل ما فيها من فضة، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر.[انظر، عبدالرحمن فهمى، **النقود المتداولة أيام الجبرتى**، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبدالرحمن الجبرتى، إشراف أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976، ص573].

(78) **القرش**: فى الأصل تعريب Grosehen الألمانية، وهى تعنى البياستر Piastre أى النقد الأسبانى الفضة، الذى بدأ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى، ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فأطلق على البياستر الفضة التركى اسم غرش "وقرش" أو "ارش" كما يسميه العامة فى مصر، وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد السلطان سليمان الثاني [1687 – 1690م] وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة سنة 1183هـ/ 1769م. [انظر: عبدالرحمن فهمى: المرجع السابق، ص574].

(79) **الدينار الذهبى**: يساوى خمسة وعشرين بارة. ولكن عقب إنهيار النقد عام 992هـ/ 1584م، أصبح كل خمس وثمانين بارة تساوى دينارًا شريفيًا، ولكن فى عام 1009هـ/ 1600 أصبح الدينار الذهبي يساوى نصف فضة. [انظر: عفاف مسعد العبد، **دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، [971 – 1017هـ/ 1564 – 1609م]**، رسالة ماجستير – قسم التاريخ، كلية الآداب الإسكندرية، 1982، ص43).

(80) **الشريفى طره**: ويعرف بالشريفى طره لى أو الطرلى نسبة إلى الطره [الطغراء] وهونقد ذهب تركى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثاني [1106 – 1115هـ/ 1694 – 1703م] وكان يزن 2,6 جرام وأطلق عليه فى الدولة العثمانية [طغرالى ألتون] نسبة إلى نقش الطغراء أو الطره على أحد وجهى العملة، وقد أطلق عليه الجبرتي الجنزرلى أو المحبوب الجنزرلى نسبة إلى الحافة المشرشرة بهذا النقد وهى أشبه بالإطار أو الجنزير، وقد حدد الجبرتي سعره فى عام 1147هـ/ 1736م بمائتى نصف فضة، والطغرالى ألتون هو الطرلى أو الجنزرلى، فقد عرف هذا النقد بالزر محبوب كلمة فارسية يعنى الذهب، ولهذا فإن النقد يعنى الذهب المحبوب، لارتفاع ذهبه، وظل الزر محبوب يتداول إلى أن ضربت المجيدية الكبيرة فى 1844م، فاستغلت النساء الزر محبوب فى اتخاذه قلائد يزيّن به صدورهن. [انظر، عبدالرحمن فهمى، المرجع الابق، ص ص575، 576].

والريال[81]، والبندقى[82] وغير ذلك من العملات التى تم تداولها فى تلك الفترة.

بالإضافة إلى الأوزان مثل الرطل[83] والأقة[84] والقنطار[85] والأردب[86] والكيلة[87] والمقاسات.

وتعرضت الدراسة من خلال الوثائق للوظائف والدواوين العثمانية التى كانت موجودة خلال تلك الفترة مثل أغا[88] وقابودان الثغر[89] وجوربجى[90] ومستحفظان[91] جاويش[92] ومفتى[93] ونقيب الأشراف[94] وغير ذلك من الوظائف الأخرى.

---

(81) **الريال**: اسم شائع فى جميع بلاد الشرق الأدنى، أول من أجراه فى السوق والتجارة الاسبان واسمه عندهم Real ومعناه الملكى، وما من نقد اختلف سعره فى البلاد مثل هذا النقد، فقد اختلف بين ثمانين قرشًا وتسعين قرشًا، وقد اختلف أنواعه وأسماؤه فمنها الريال الأميرى الكبير، وريال شينكو أو شنكو بالشين أو سنكو بالسين، وريال لينان، وريال شال وريال أو طاقة أو بطاقة. وريال أبو مدفع أو بو مدفع أو بمدفع. وكان يصور على صورة مدفع، وعلى ذلك سورة طاقة أو ما يشبهها. وريال مجيدى أو ريال عثمانى. ثم أطلق عليه اسم مجيدى. [انظر: الآب انستانس الكرملى، المرجع السابق، ص183].

(82) **البندقى**: نقد ذهبى عياره ما يقرب من أربعة وعشرين قيراطًا. وهو ينسب إلى مدينة البندقية التى بدأت فى ضربه عام 1252م. فى وقت كانت نقود المماليك من الدنانير الذهب قد بدأت تفقد سمعتها العالمية. بسبب عدم العناية بنقوشها مع خفض عيارها وتقارب أوزانها، مما دفع شعوب الشرق العربى كافة حتى سلاطين المماليك الجراكسة أنفسهم للإقبال على التعامل بالبندقى أو الدوكات. وأطلق المؤرخون على هذا النوع من النقود اسم الشخصية للصور الأدمية المنقوشة، عليه، ومن بينها صور القديسين وصور دوج البندقية الذى نسب إليه اعتقد "دوكات" ويشير المقريزى إلى أنه منذ سنة 810م تداول الدوكات فى مصر، وتمتعت بسعر قانونى حتى أن جمرك الإسكندرية، أجبر على أن يدفع التجار الأوروبيون قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو البندقى، ومعنى هذا أن البندقى قد شاع تداوله فى أسواق مصر، متمتعًا بثقة كبيرة فى مطلع القرن الخامس مصر، وما جاء العصر العثمانى، إلا وكان البندقى فى تغلغل كوسيط للمبادلة فى كل أقاليم مصر. [انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص57].و

(83) **الرطل**: وهو وحدة من وحدات الوزن، ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف بإختلاف البلاد، والأزمان، فالرطل مصر الحديثة موحد يساوى 1/ 100 من القنطار = 12 أقة = 144 درهمًا = 449,48 جم. [انظر، فالترهنتس، **المكاييل الأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى**، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنة، عمان، 1970، ص58].

(84) **الأقة**: وحدة وزن عثمانية، تزن 400 درهم، كل درهم 207 و3 جم – 1.2828 كجم. [انظر، فالترهنتس، المرجع السابق، ص19].

(85) **القنطار**: يساوى من حيث الأساس مائة رطل، وكان حجم القنطار تبعًا للزمان والمكان، ففى أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزنه ما بين 96,45 كيلو جرام وفى القرن السابع عشر الميلادى وصل وزنه إلى 120 كليو جرامًا، انظر، فالترهنتس، المرجع السابق، ؛ Shaw. S. J., *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Cambridge Massachustter, 1964, pp.80, 81.

(86) الإردب: يستخدم فى وزن الحبوب والأشياء الصلبة، وكان حجمة الحقيقى يختلف تبعًا للحبوب الموزونة، وكذلك المكان الذى كان يستخدمه فيه عملية الوزن، وكان فى القرن الخامس عشر كان يقدر بـ 90 لترًا، وفى سنة 1665م، قدر بـ 75 لترًا، وفى القرن الثامن عشر، كان الإردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءً، وأحيانًا ما كان ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءًا، وأحيانًا ما كان ينقسم إلى 130 أقة. [انظر: Shaw. S. J., op.cit., p.170]

(87) الكيلة الرشيدى، وهى تستخدم لكيل الحبوب، وتتألف بين 20 أوقة [تساوى 25كجم] فى استانبول. وقد اختلف عدد الأوقات التى يتكون منها وزنها الحقيقى من مكان لأخر من أجزاء الإمبراطورية [أنظر: Shaw. S. J., op.cit., p.170]

(88) أغا، كلمة أغا من المصدر أغمق، ومعناها الكبير، والمتقدم فى السن، وقيل إنها من الفارسية أقا وجرى العرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا، وتطلق فى التركية على الرئيس والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء. [انظر: أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخليل**، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص170).

(89) قابودان: كان نظام إدارة الموانئ يختلف عن نظام الإدارة فى مصر العثمانية حيث اعتبرت هذه الموانئ أقاليم إدارية خاصة، تمتعت بإدارة مستقلة عن باشا مصر، فكان الباب العالى يرسل إلى مصر ثلاثة قبودانات أحدهم للإسكندرية والثانى لدمياط والثالث للسويس. ويحمل هؤلاء القبودنات رتبة الباشوية، بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية، مثل كتخدا الباشا، ويعتبرون من صناجق مصر الأربعة والعشرين، وبذلك يكون لهم الحق فى كافة الامتيازات المقررة للبكوات الصناجق من مرتب نقدى ساليانه ومرتب عينى (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى الديوان العالى مثل البكوات الصناجق، ولا دخل لهم بإدارة مصر، بل كانت مهمتهم الأساسية حفظ القلاع البنادر والحكم بين الرعايا بالعدل بالشفقة، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل الساليانات المرتبة وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر . [انظر: محمد شفيق غربال، **مصر عند مفترق الطرق [1798–1801م] رسالة حسين أفندى الروزنامجى**، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو 1936، مجلة كلية فؤاد الأول [جامعة القاهرة]، ص14].

(90) **جوربجى**: أو شوربجى حرفيًا من رجال الشوربة، أو ممونوا الشربة، وهو المسئول عن طعام الأورطة، لأن القوات الاقطاعية، لم تكن فقط لا تقبض رواتب من الدولة، أيضًا لا تلقى منها مؤنتها اليومية، ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرسمية لأصحابها هى مواجهة هذه المشكلة قبل كل شئ. [انظر: هاملتون جب، هارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، جـ2، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة 1971، ص176).

(91) **مستحفظان**: وهى جمع كلمة مستحفظ فى اللغة الفارسية، والمستحفظ هو من يقوم بالمحافظة على حدود الدولة، أو من يقوم بالدفاع عن القلاع والحدود بين الإنكشارية وكانوا يستدعون للحرب عند إعلانها، وكانت تخصص لهم العلوفات. [انظر: Shaw. S. J., op.cit., pp.82, 83].

(92) **جاويش**: عرف باسم جاويش مصر [جماعات جاوشان مصر] يستخدم أفراد هذه الفرقة كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات وحجباة فى الأقاليم، ونيط بهم فى بعض الفترات استطلاع أحوال البلاد وإدارتها، وكان ضباط الطوائف الأخرى يعينون عادة من بين أفرادها، كما كانت الشواغر فيها تملأ من أفراد الطوائف الأخرى باستثناء المستحفظان والعزبان، وقد سيطر المماليك فى القرن الثامن عشر فى فترة تعاظم نفوذهم على هذه الطائفة بعد أن كانت تحت سيطرة الباشوات. [انظر عبدالكريم رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت**، دمشق 1968، ص146].

(93) **مفتى**: له رأيه فى كثير من القضايا الشرعية، وإن كان غير معترفًا به، نظر للأخذ بأفضيلة رأى أهل السنة فى أغلب القضايا. [انظر، ليلى عبداللطيف أحمد، **الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى**، ص290].

(94) **نقيب الأشراف**: كلمة أشراف تعنى أولئك من هم نسل سيدنا محمد رسول الله ﷺ، سواء أكان ذلك عن طريق انحدارهم من الأب أم الأم، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين، وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وقد تمتع الأشراف باحترام خاص بين جموع الناس، وشكلوا جماعة منفصلة، وكان يطلق على رئيس هذه الجماعة اسم نقيب الأشراف أو النقيب، وتختاره الدولة من أبرز هؤلاء الأشراف، وكان ذات مكانة مرموقة، وكان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات، وهو الذى كان يعينهم، وكانت لهم سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف فى مصر يرسل من استانبول فى بداية العهد العثمانى، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر، ثم أصبح تيولاها فى مصر شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر. وكان نقيب الأشراف يحضر الاجتماعات الإدارية المهمة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل جمعيات لحل الأزمات السياسية والعامة، وكذلك باعتباره شخصية مهمة لها وزنها فى المجتمع، ولها تأثير كبير على اتباعها، وكان النقيب يتولى منصبه مدى الحياة. [انظر: عبدالعزيز محمد الشناوى، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1978، الجزء الأول، ص324).

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: وثائق غير منشورة:

-سجلات محكمة الإسكندرية، دار المحفوظات المصرية قبل نقلها إلى المقر الجديد، بكورنيش النيل بالقاهرة.

ثانيًا: المراجع العربية:

-الأب انستانس الكرملى: النقود العربية والإسلامية، وعلم النميات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987.

-اندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، روز اليوسف، القاهرة 1974.

-أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخليل، دار المعارف، القاهرة 1978.

-أحمد لطفى السيد: قبائل العرب بمصر، العقيلات والجعافرة، الجزء الأول، القاهرة 1935.

-ب. س. جيرار: الجياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول الزراعة – الصناعات والحرف، التجارة، ترجمة زهير الشايب، الخانجى، القاهرة 1978، المجلد الرابع.

-جمال الدين الشيال: تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى، دار المعارف، القاهرة 1967.

-حسام محمد عبدالمعطى: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2008.

-دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث، المجلة المغربية، العدد 10، 11 يناير 1978.

-سعد زغلول عبدالحميد: الأثر المغربى والأندلس فى المجتمع السكندرى، ضمن كتاب مجتمع الإسكندرية عبر العصور المختلفة، الإسكندرية، 1973.

-عبدالرحمن فهمى: النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبدالرحمن الجبرتى، إشراف/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

-عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة فى مصر فى العصر العثماني]1517-1798م] منشورات المجلة التاريخية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، تونس، 1982.

-عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو، الجزء الأول، القاهرة 1978.

-عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (1516- 1798)، دمشق 1968.

-فالترهنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها، الجامعة الأردنية، عمان، 1970.

-ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978.

-.....: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام، الخانجى، القاهرة، 1987.

-هاملتون، هارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة 1971.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

-Stanford Shaw., The Financial and Administratative Organization and Development in Ottoman Egypt, 1517- 1798, Princeton, New Jersy, 1964.

---------- Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution Cambridge, Massachustter, 1964.

-Baer, Gabrial., Guilds in Egypt in Modern Times, Jerusalem, 1964.

رابعًا: رسائل علمية

-إبراهيم يونس محمد سلطح: تاريخ مصر العثمانية [923- 1131هـ/ 1517- 1798م] من خلال مخطوطة تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى، الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، 1981م.

خامسًا: الدوريات:

-مجلة جامعة فؤاد الأول [القاهرة].

-محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق [1798- 1801م] رسالة حسين أفندى الروزنامجى، كلية الآداب، الجزء الأول، القاهرة 1936م.

-مجلة كلية الآداب بسوهاج

-عوض عوض الإمام، وكالة جديدة فى ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتى- العدد 16، 1994م.